معطيات التسويات الدولية ما بعد الحرب
معاهدتي فرساي ١٩١٩ وبوتسدام١٩٤٥ دراسة تحليلية مقارنة

ا.د.نغم سلام ابراهيم

قسم التاريخ /كلية التربية ابن رشد/جامعة بغداد

nagham.salam@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

معطيات التسويات الدولية ما بعد الحرب معاهدتي فرساي ١٩١٩ وبوتسدام١٩٤٥ دراسة تحليلية مقارنة

ا.د.نغم سلام ابراهيم

الملخص

لاتزال العديد من المعاهدات عرضة للانتقاد والجدل واختلاف وجهات النظر متناسين انها عقدت في ظل الظروف والاحداث التي كانت جزء منها ولعل ذلك كان هو ذات السبب الذي جعلها محل جدل متواصل على مر السنين ومن تلك المعاهدات معاهدتي فرساي وبوتسدام.

كانت كلتا المعاهدتين جزء من سلسلة معاهدات دولية وضمن محفل دولي حدده المنتصرون بعد حرب عظمى فقد كانت فرساي جزء من معاهدات تريانون وسيفر وضمن مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس عام ١٩١٩ وكذلك الحال مع معاهدة بوتسدام التي انهت الوجود النازي الألماني بل امتد حتى الى تقسيم المانيا .

يقسم البحث المقترح الى ثلاثة محاور :

المحور الأول : تمهيد مقدمات عقد الاتفاقيتين فرساي وبوتسدام

المحور الثاني : المواد القانونية ومخرجات الاتفاقيتين معاهدة فرساي ١٩١٩ معاهدة بوتسدام ١٩٤٥

المحورالثالث :تقويم وتحليل معطيات التسويات للاتفاقيتين

- القضية الألمانية
- التسلح وحضر التسلح
- التعويضات

Data on post-war international settlements The Treaties of Versailles 1919 and Potsdam 1945 a comparative analytical study

Prof. Dr. Nagham Salam Ibrahim
Department of History/College of Education, Ibn Rushd/University of Baghdad
nagham.salam@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Summary
Many treaties are still subject to criticism and disagreement, forgetting that they were concluded under the circumstances and events that were part of them. Otherwise, this was the same reason that kept them the subject of continuous controversy over the years, and among those treaties were the Treaties of Versailles and Potsdam.

Both treaties were part of a series of international treaties and within an international forum determined by the victors after the Great War. Versailles was part of the Treaties of Trianon and Sèvres and within the peace conference held in Paris in 1919. The same was true of the Potsdam Treaty, which ended the Nazi German presence and even extended to its division.

The proposed research has three axes:

-The first axis: Preparing the introductions for concluding the Versailles and Potsdam agreements
-The second axis: Legal materials and outcomes of the two agreements, the Treaty of Versailles 1919, the Treaty of Potsdam 1945
- The third axis: Evaluation and analysis of settlement data for the two agreements
- The German case
- Armament and armament preparation
- Compensation.

المحور **الأول** : مقدمات عقد الاتفاقيتين فرساي وبوتسدام

عدت معاهدة فرساي واحدة من اهم المعاهدات التى فرضها المنتصرون على المهزومة اثر الحرب العالمية الأولى ١٩١٤–١٩١٨ وذلك تبعا للاثر الذي احدثته المانيا في اوربا خلال الحرب من جهة ولحجم الإمكانيات التي امتلكتها الإمبراطورية الألمانية اقتصاديا وعسكريا طوال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

كانت تداعيات الحرب جسيمة على كل من المنتصر والمهزوم بشريا وماديا اذ بلغ عدد الجنود الذين اشتركوا فيها خمسة وستين مليونا قتل منهم تسعة ملايين بينما جرح نحو اثنان وعشرين مليون ناهيك عن الخسائر البشرية بين المدنين التي ربما كانت اكثر وقعا من العسكرية بينمابلغت تكاليفها المالية (١٨٦) مليار دولار ناهيك عن دمار شامل للممتلكات وتناقص لقيمة رؤوس الأموال وتدمير للقدرات الإنتاجية لتتعدى (٢٧٠)مليار دولار .[١]

جرى اختيار الدول المنتصرة باريس مكانا لعقد مؤتمر الصلح اعترافا بحجم الخسائر التي تعرضت لها جراء العمليات العسكرية ،وفي الثاني عشر من كانون الثاني اقرت وفود الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا اقتصار التمثيل في المؤتمر على الدول التي أعلنت الحرب على المانيا او قطعت علاقاتها معها. وتقرر أيضا ان يضم الاجتماع الكامل للمؤتمر جميع ممثلي الدول وحدد مجلس العشرة الذي يضم مندوبين اثنين من كلا من الدول: الولايات المتحدة بريطانيا فرنسا إيطاليا واليابان [٢].

وشهد مؤتمر الصلح جدلاً حاداً بين المنتصرين أنفسهم ، وغياب المهزومين عنه، فابتعدت جلساته عمّا عهدته المؤتمرات الأوربية السابقة، وعمّا هو متعارف عليه بين نقاشات وجدالات الدبلوماسيين والساسة لغرض إيجاد الحلول لمسببات المشكلة، وبهذا الشكل لم يكن مؤتمر الصلح نقاشا بين طرفي الحرب ، بقدر ما كان مؤتمرا لتصفية الحسابات ، وإصدار العقوبات ، واملاء الشروط على الخاسرين، دون أخذ آرائهم بنظر الاعتبار فلم يسمحوا للدول المنهزمة ، وحتى لتلك الدول التي وقفت على الحياد، بارسال ممثليها عند وضع ما يسمّى (شروط الصلح) [٣].

تجسدت اهم الأسس التي استندت عليها مفاوضات المؤتمر على كلا من مبادئ الرئيس الأمريكي ودرو ولسن Woodrow Wilson الأربعة عشر والاتفاقيات السرية

ومصالح الدول الاستعمارية واطماعها التي تدفعها رغبتها في ضمان سيطرتها على مقدرات الشعوب الأخرى [٤]

فبريطانيا كانت تهتم في ضرورة تامين سلامة موصلات الإمبراطورية بين الجزيرة البريطانية ومستعمراتها التي لا تغيب عنها الشمس ،وإقرار مبدا التوازن الدولي في القارة الاوربية بالشكل الي يبقيها بالصدارة والحيلولة دون سيطرة أي دولة اوربية على القارة بمعنى انها ستقاوم أي دولة تهدد هذا التوجه ،اما فرنسا فكانت ترغب في تحطيم المانيا كأساس لتامين سلامتها ولذلك فهي قد اباحت لها كل الوسائل لتحقيق هدفها في اذلال المانيا ولعل هذا الهدف كان يتعارض مع توجهات بريطانيا اما الولايات المتحدة الامريكية فكانت المنتصر الفريد الذي يسعى للاحتفاظ بالصدارة التي حصل عليها من الحرب العظمى على ان تلك الأهداف كانت لا تتعارض مع الية التعامل مع القضية الألمانية التي اتفق الجميع على تحميلها وزر الحرب العالمية الأولى تبعا لحجم الخسائر التي تكبدتها الدول مع اختلاف قربها او بعدها عن ساحة العمليات العسكرية .[٥]

اما معاهدة بوتسدام فلا يمكن الانكار ان تكاليف الحرب العالمية الثانية كانت اكثر وقعا عن سابقتها وذلك تبعا لحجم التطور التكنولوجي والاقتصادي خلال ما بين الحربين اذ بلغت تكاليف الحرب لألمانيا حوالي (٢٧٢) بليون دولار بينما وصلت الى (٣٠٠) مليار دولار وايطاليا(٩٤) مليون دولار في حين سجلت تكاليف التسلح بحسب التقديرات الى(١,١٥٤) ترليون دولار ناهيك عن الاثار المترتبة عن تدمير البنى التحتية لتلك للدول وقدرت تكاليف الحرب الكلية أربعة ترليون دولار بينما قدر الجنرال الأمريكي جورج مارشال George Marshall ب (١٥) مليون شخص بينما كانت اعداد المدنيين اكثر من ذلك العدد اذ قدر عدد الموتى الى أربعين مليون شخص وهناك من قدرهم باثنين وستين مليون شخص كان من بينهم اثنين وعشرين مليو من السوفييت .[٦]

مما تجدر الإشارة الى ان الهزيمة الألمانية كانت مؤكدة منذ عام ١٩٤٣ الا ان الحلفاء اصروا على ضرورة اعلان استسلامها الغير المشروط والذي دخل حيز التنفيذ في منتصف ٨-٩ أيار من عام ١٩٤٥ ليشكل ذلك التاريخ ايذانا بانهيار الرايخ الثالث ١٩٣٣-١٩٤٥[٧]

لاتختلف بوتسدام عن سابقتها فرساي كونها أيضا جزا من سلسلة من المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال الحرب العالمية الثانية من مؤتمر طهران الذي عقد في عام ١٩٤٣ ومرورا بمؤتمر يالطا حتى مؤتمر بوتسدام غير ان الاختلاف الوحيد في كون الحلفاء راحوا يعقدون تلك المؤتمرات مع استمرار العمليات العسكرية وليس عندما انتهت كما في مثيلتها فرساي عام ١٩١٩ [٨]

كانت معاهدة بوتسدام جزء من مؤتمر حمل ذات التسمية عقد في السابع عشر من تموز ١٩٤٥ بالقرب من برلين في المانيا ، فتطورات العمليات العسكرية كانت على اوجها فراحت تسير جنبا الى جنب مع الجلسات الدبلوماسية للحلفاء اذ واجه العالم بعد الحرب العالمية الثانية العديد من المشاكل الخطيرة ما بين سياسية وتداعيات اجتماعية واقتصادية. فكانت القضية الألمانية الشغل الشاغل للحلفاء، بين الدول المنتصرة حول شكل النظام السياسي المقبل لألمانيا – مابين نظام وحدة او اتحاد فيدرالي إضافة الى مسالة التعويضات كما ان المنتصرين كانوا متفقين على ضرورة استئصال الفكر النازي من كافة جوانب الحياة في المانيا . [٩]

بلغت جلسات مؤتمر بوتسدام اثنى عشر جلسة إضافة الى الجلسة الختامية وبحضور زعماء الدول المنتصرة كلا من هاري ترومان– Harry S. Truman [١٠] الرئيس الأمريكي وجوزيف ستالين–Joseph Stalin الزعيم السوفيتي [١١]ووونستون تشرشل– Winston Churchill [١٢].

والجدير بالذكر ان الحاضرين استذكروا ماسي اوربا بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية والتي ارجع ابرز أسبابها الى أخطاء مؤتمر السلام عام ١٩١٩ وهو ما ذكره ترومان في الجلسة الأولى قائلا : ((ان تجربة مؤتمر فرساي بعد الحرب العالمية تثبت لنا بان كل مؤتمر سلام سيقع في الكثير من الأخطاء ،الا اذا تم الاعداد له من قبل القوى المنتصرة .ان عدم التحضير الاولي لاي مؤتمر سلام سيجعل الأجواء متوترة وذلك سيؤخر اصدار القرارات .)) [١٣]

وبموجب ذلك اقترح الأخير تشكيل لجنة وزارية تمثل الأعضاء الدائمين في مجلس الامن التابع لهيئة الأمم المتحدة الذي تقرر تشكيله في مؤتمر سان فرانسيسكو وهم وزراء

خارجية بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والصين وفرنسا، [٢٨]بينما جرى مناقشة ثلاث محاور في جلسته الثانية وهي مشكلة وكيفية مناقشة قضايا السلام والمناطق المتنازع عليها ومسالة لجنة الحلفاء للأشراف على المانيا سياسيا وكذلك المشكلة البولندية ومسالة سحب الاعتراف بحكومة لندن [٢٩]

عند الاطلاع على مناقشات هذه الجلسة نجدها تراوحت ما بين شد وجذب بين الحاضرين ففي الوقت الذي كان فيه ستالين غير متعاطف مع الخسائر الألمانية نجد ترومان اكثر تعاطفا غير ان الجميع كانوا متفقين على عدم رغبتهم بتدمير الشعب الألماني بالقدر الذي كان يهمهم تحجيمها وتدمير قوتها العسكرية لتامين السلام الأوربي ، وبموجب ذلك تقرر الغاء قوتها العسكرية وحضر انتاجها الحربي وإلغاء النازية ومؤسساتها ومحاكمه ومعاقبة مجرمي الحرب والسيطرة على التعليم الألماني وتامين بث الروح الديمقراطية اذ طرح ترومان الية التعامل مع المانيا كدولة كما كانت عام ١٩٣٧ في الوقت الذي حاول به ستالين نكران وجودها والتباهي بنصره عندما اجابه لابد ان تعامل المانيا بموجب ما اصبحت علية في عام ١٩٤٥ كدولة محطمة خاسرة بل ذهب ابعد من ذلك قائلا : ((ان المانيا هي فكرة جغرافية دعونا نفهمها هكذا في الوقت الحاضر فنحن لا نستطيع ان نتجرد من نتائج الحرب.)) [١٦]

ومن جانب اخرعمد الحلفاء اثر انتهاء الحرب على تشكيل محكمة دولية لمحاكمة النازيين وقدم للقضاء أربعة وعشرين منهم كونهم من مجرمي الحرب وقد استغرقت محاكمتهم عشرة اشهر استعرض بها الحلفاء حجم الاثار والماسي التي تسبب بها النازيين على القانون الدولي والإنسانية حكم على تسعة عشر متهما بالإعدام شنقا وكان من بينهم اثنا عشر زعيما نازيا وكما اوجد مؤتمر بوتسدام مجلس لوزراء خارجية دول الحلفاء الكبرى الذي كانت مهمته وضع معاهدات الصلح مع إيطاليا والنمسا والدول الصغيرة التي قاتلت الى جانب المانيا خلال الحرب العالمية الثانية فمن الملاحظ ان مؤتمر بوتسدام لم يبذل اية محاولة لوضع معاهدة صلح مع المانيا ولعل ذلك كان بسبب غياب حكومة قادرة على ابرام الصلح من جهة انقسام موقف الحلفاء بصدد شدة الشروط والية تنفيذها من جهة أخرى .[١٧]

المحور الثاني: المواد القانونية ومخرجات الاتفاقيتين معاهدة فرساي ١٩١٩ معاهدة بوتسدام ١٩٤٥

شكلت معاهدة فرساي صورة محدثة للمعاهدات الدولية المنضوية في صورة معاهدة وهي في الواقع كانت عقوبات قصرية فرضتها الدول المنتصرة على الدول المنهزمة فهي بذلك لا تختلف عن مقررات مؤتمر فيينا ١٨١٤-١٨١٥التي فرض فيها المنتصرين عقوباتهم على فرنسا حينها فكانت فرساي من أبشع صور التعسف السياسية في التاريخ الحديث والمعاصر ، للمرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى ١٩١٩-١٩٣٩

تضمنت معاهدة فرساي على خمسة عشر قسما، واربعمائة وأربعين مادة ، وعشرين ملحقا، احتل ميثاق عصبة الأمم ما بين المادة الاولى ، وحتى السادسة والعشرين ، فشكلت العقوبات السياسية على المانيا موادها من السابعة والعشرين وحتى الثلاثين ، في حين نصت الفقرات من المادة الحادية والثلاثين الى المادة مائة وسبع عشرة الشروط الأوربية السياسية (العقوبات)على المانيا [١٨] .

نصت المادة (٣١) على اعتراف المانيا بالمعاهدات الموقعة في التاسع عشر من نيسان عام ١٨٣٩ التي اكدت على حياد بلجيكا، وتعهدت بالاعتراف الفوري بأية اتفاقيات قد تدخل فيها قوى التحالف الرئيسة بالاتفاق مع حكومتي بلجيكا وهولندا لاستبدال معاهدات عام ١٨٣٩ [١٩] .بينما حرمت المادة (٤٢) ألمانيا من إقامة أيّة تحصينات على الضفة اليسرى للراين، وشمل الامر حتى على الجانب الأيمن لغرب الخط المرسوم شرق الراين، بمسافة (٥٠كم) ، وكما نصت المادة (٤٣) حظر وجود أية قوات عسكرية ألمانية في ألاقليم – الراين ، وحرمته من أنشاء مخازن تموين ، أو بناء طرق للسكك الحديد ، وغيرها من الاجراءات التي تستخدم للأغراض العسكرية ، وحصرت مسؤولية إرسال أيّة قوة عسكرية الى هذه المنطقة بموافقة عصبة الأمم [٢٠] .

حذرت المانيا بموجب المادة (٤٤) في حالة انتهاكها بنود المادتين الآنفتين (٤٢-٤٣)، لكونه عملا عدوانيا موجه ضد القوى الموقعة على المعاهدة ، الامر الذي سيشكل خطرا على الاستقرار العالمي .وتنازلت ألمانيا لفرنسا عن اقيلمي

الالـزاس واللـورين وذلـك بموجـب المـادة (٥٥)، وشـمل الامـر حـدود عـام ١٨١٤ تعويضـاً عمّـا خسـرته فرنسـا مـن عوائـد حقـول الفحـم الفرنسـية جـراء العمليـات العسكرية، وبالمقابـل سيتم استخدام حقول الفحـم الموجـودة فـي وادي السـار لمـدة عشـر سـنوات ، وبعـد انتهـاء هـذه المـدة يـتم تصـدير الفحـم إلـى فرنسـا بـلا عوائـق ، والغـاء الاتحـاد الكمركـي مـع لوكسـمبورغ [٢١] .ووخسـرت ألمانيـا كـلا مـن (مالميـدي – Malmedy) و(مارسينت – Mareو(شلزفيك Schleswig) لصالح بلجيكا [٢٢] .

كانت خسائر المانيا فادحة فقد اعترفت بالاستقلال الكامل لبولندا بموجب المادة السابعة والثمانين ، وشكلت لذلك الغرض لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء ، بعد مرور خمسة عشرة يوما من سريان المعاهدة، لترسيم الخط الحدودي بين الجانبين ، بينما نصّت المادة (٨٨) على اجراء تصويت في سليزيا العليا ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام إلى ألمانيا أو إلى بولندا [٢٣].

كما تنازلت ألمانيا لصالح الحلفاء بموجب المادة (٩٩)، عن الأقاليم الواقعة ما بين البلطيق والحدود الشمالية – الشرقية شرق بروسيا، وجرى تشكيل لجنة ثلاثية بموجب المادة (١٠١) يحددها الحلفاء مؤلفة من المفوض السامي رئيساً، وعضو عن المانيا ، واخر تعينه بولندا، لترسيم حدود الاقليم المذكور ، وعدت (دانزكDanzig) مدينة حرة خاضعة لحماية عصبة الامم[٢٤].

ولتمتد خسائرها الى حقوقها ومصالحها في خارج القارة الأوربية وهو ما حدده القسم السابع عشرمن المعاهدة ، اذ نصّت المادة (١١٩) على تنازل ألمانيا عن ممتلكاتها في أعالي البحار، في حين نصت المادة (١٤١) على تنازلها عن حقوقها وامتيازاتها كافة في الجزائر، وتعهدت المانيا بعدم التدخل في شؤون مراكش ، كما تنازلت المانيا ، لليابان عن حقوقها وامتيازاتها في إقليم (كياوجو–Kiaochow) بموجب المادة (١٥٦)،إضافة الى كل ما حصلت عليه بموجب معاهدتها مع الصين عام ١٨٩٨، من غواصات ، وسكك حديد ، ومناجم، وتنازلت لها كذلك عن الامور المتعلقة بمقاطعة (شان تونغ – Shantung)، ليمتد الامرالى حقوقها في سكك حديد (تسين كتاو –تسينغتاو Tsina Gu – Tesingtao) ،

وعن المنطقة الممتدة من جنوب أفريقيا وجنوب غربها ، وأعطيت تانجنيقا الى بريطانيا، والكامرون الى فرنسا [٢٥].

وأقرت العقوبات العسكرية وفق المادتين (١٥٩) و (١٦٠) تسريح الجيش الألماني، وفرضت بالمقابل تشكيل جيش جديد بقدرات بسيطة حددت بسبع فرق مشاة وثلاث فرق فرسان، على أن لا يتجاوز تعداده مئة ألف جندي، وأن لا تتجاوز تعداد القوة الفعلية للضباط، بضمنها الأركان ، أربعة الآف . وحدّدت القوة البحرية بست سفن حربية، وستة طرادات خفيفة ، واثنتي عشرة مدمرة، واثني عشر قارب طوربيد، وتحويل باقي السفن الحربية الأخرى الى الاحتياط ، او تحويلها للأغراض التجارية [٢٦].

وحددت التعويضات بموجب المادتين (٢٣١) و (٢٣٢) مسؤولية ألمانيا عن دفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمدنيين التابعين للحلفاء ، ورغم اقتناع الحلفاء بعدم كفاية الموارد الألمانية ، شكلوا لجنة التعويضات بموجب المادة (٢٣٣) ، لدراسة الاضرار وتحديد أقيامها خلال مدة محددة للوصول ، الى النتائج المرجوة عام ١٩٢١ . وتنحصر مهمة هذه اللجنة في دراسة امكانيات الجانب الألماني وموارده من وقت لآخر، لتتمكن من تعديل شكل المدفوعات التي سينهض بأعبائها بموجب المادة (٢٣٣) [٢٧].

واقرالبند الخاص بقوانين مجرمي الحرب ، تسليم القيصر مع الاشخاص الذي عُدّوا مسؤوليين عن الحرب، واشتركوا باعمال غير انسانية، ومعاقبة مجرمي الحرب [٣]. كما تضمّنت المعاهدة بنوداً أخرى تتعلّق باعادة الآثار الى شعوبها التي انتزعت منها ، سواء تلك التي نقلت من شرق أفريقيا الى ألمانيا ، وتلك التي استحوذ عليها االعثمانيون وسلموها للألمان [٢٨]. كما نصت المعاهدة على الاعتراف بالدول الحديثة، مثل : فنلندا ، ولاتيفيا ، واستونيا، وجيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا ، ورومانيا ، واليونان ، وبلجيكا ، والدنمارك ، والاعتراف كذلك بالاراضي التي انتزعت من البلدان المهزومة كافة [٢٩] وشملت : بولندا الروسية ، وبولندا النمساوية ، وبولندا البروسية، وكسبت رومانيا ترانسلفانيا على حساب هنغاريا ، والبوكفين على حساب النمسا، وبسارابيا وثلثي بانات بنمسفار وغيرها [٣٠]. وسرعان ما دخلت المعاهدة قيد التنفيذ في كانون الثاني عام ١٩٢٠ [٣١].

اما بوتسدام فقد قسم نص معاهدتها الى محورين سياسي واقتصادي :

اذ حددت القيادة العليا الية الاشراف على المانيا فان السلطة العليا في هذه الدولة يمارسها بالتنسيق مع دولهم قادة القوات المسلحة للدول المنتصرة لكلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا على ان تشرف كل واحدة منهم على المنطقة الخاضعة تحت سيطرتها العسكرية مع إمكانية التعاون فيما بينهم لحل المشكلات العامة الخاصة بألمانيا كونهم أعضاء في لجنة الاشراف عليها ومعاملة الشعب الألماني ضمن نسق واحد في كل المانيا [٣٢]

وحددت صلاحيات لجنة الاشراف في نزع سلاح المانيا وتسريح جيشه والاشراف على مصانعها وحرمانها من أي انتاج حربي محتمل ضمن الالية الاتية [٣٣]

أولا : تسريح كل القوات الألمانية بكافة صنوفها البرية والجوية والبحرية

- حل منظمات وحدة الحماية .والمجموعات العسكرية .
- حل الغاستابو وكل فروعه ومنظماته وخلاياه
- حل كليات اركان الحرب والقادة والضباط الاحتياط واقفال المدارس العسكرية وروابط المحاربين القدماء والمتقاعدين في الجيش

وضع كل الأسلحة والذخيرة والمعدات المتعلقة بالحرب تحت تصرف الحلفاء او تدميرها مع القضاء على كافة مصانع انتاج الطائرات الحربية والأسلحة والذخيرة

ثانيا : العمل على اقناع الشعب الألماني بمسؤوليته عن الهزيمة وعليه ان يلتزم بتبعاتها فاطاعته للنازية وتعصبه لها كانت سببا رئيسا في تدمير المانيا اقتصاديا بشكل لايمكن التغاضي عنه

ثالثا : حل الحزب الوطني الاشتراكي بكافة خلاياه وتنظيماته وتفكيك النظام النازي بشكل كامل ومنع أي نشاط نازي او عسكري او اعلامي

رابعا: العمل على إرساء حياة جديدة لألمانيا وفق التوجهات الديمقراطية وتامين السلام بينها والعالم

– القضاء على كافة القوانين النازية ذات التمييز والتوجهات العنصرية لمذهب سياسي معين كما اقر المؤتمر اعتقال مجرمي الحرب الذين شاركوا في نشر النازية

وجرائمها من القادة النازيين وكل شخص يمكن ان يشكل خطرا على الاحتلال وأهدافه وغايته

– ابعاد كافة أعضاء الحزب النازي وعزلهم عن الإدارات العامة والإدارات الرسمية واستبدالهم بشخصيات معروفة بإمكانيتها السياسية والأخلاقية بغية تطوير المانيا وفق الأسس الديمقراطية الحديثة والعمل على حذف كل الوسائل النازية والعسكرية واحياء الفكر الديمقراطي.

–يجب ان يقوم نظام القضاء في المانيا على الأسس الديمقراطية والعدالة في ظل القانون والمساواة في الحقوق بين كل المواطنين دون تميز عرقي او جنسي او ديني

– توجيه الشؤون الإدارية في المانيا نحو اللامركزية في البنية السياسية وتطوير المسؤولية المحلية من خلال إيجاد حكومة محلية ذاتية تشمل كل المانيا وفق المبادئ الديمقراطية وعلى أساس انتخاب لجان بالسرعة التي تتناسب والامن العسكري وعلى ضوء اهداف الاحتلال ، وتشجيع كل الأحزاب الديمقراطية السياسية واعطائها حق الاجتماع والنقاش والسماح للعمل في المانيا وتطبيق المبادئ الانتخابية ومبادئ التمثيل السياسي على كل المناطق والمقاطعات مع الحرص ان لا تشكل حكومة مركزية بالوقت الحالي ويحل محلها مراكز إدارية يرأسها أمناء الدولة وتعمل في حقول المال والنقل والمواصلات والتجارة ولأجل استمرار الامن العسكري يسمح بحرية الكلام والصحافة والدين مع احترتم العبادات والطقوس والسماح بتأليف الاتحادات التجارية . [٣٤]

جرى الاتفاق على برنامج (لإضفاء الصبغة الغير المركزية سيتم تنفيذه) ولكن مع الاخذ بنظر الاعتبار انها ستعامل على كوحدة اقتصادية واحدة اذ وافق البريطانيون والامريكيون على تسوية يستولي بها السوفييت على الجزء الشمالي من بروسيا [٣٥].وسرعان ما انعكست الاطماع الدولية بين المنتصرين على الساحة الألمانية فالجميع لم يكن مستعدا للتضحية باي جزء احتله خلال الحرب لينتهي الامر بانشاء جمهوريتين المانيتين احداهما في الغرب عاصمتها بون وأخرى في الشرق ومقرها برلين .[٣٦]

المحورالثالث : تقويم وتحليل معطيات التسويات للاتفاقيتين

- القضية الألمانية
- التسلح وحضر التسلح
- التعويضات
- القضية الألمانية بالنسبة الى معاهدة فرساي خسرت المانيا بموجب تلك العقوبات الاقليمية أجزاء كبيرة من أراضيها وشكلت حوالى (١٣%) من أراضيها ،الامر الذي أثّر سلباً على إعادة بناء قدراتها الصناعية ،وذلك لأنّ أغلب المناطق المقتطعة كانت غنية بالمواد الخام المهمة للصناعة ، ليتقلص انتاجها الصناعي بنسبة ٢٠% ، أمّا مستعمراتها فقد انتقلت سيطرتها الى الحلفاء ، وبسبب اعتراض ولسن لعدم الاخذ بنظر الاعتبار نقاطه الاربعة عشر ، وضعت تلك المستعمرات تحت اشراف عصبة الأمم ولو بصورة نظرية [٣٧].

وبسبب رغبة الطرفين الأمريكي والبريطاني في التقليل من حدة التشدد الفرنسي، لوحا لها بإمكانية دعمها بمعاهدات تضمن لها الحماية من الخطر الألماني بموجب معاهدتين منفصلتين لكلا الدولتين، وبسبب الخبرة والحكمة الدبلوماسية التي تمتع بها البريطانيون ، لم يرغبوا في أن يتكفلوا لوحدهم بالأمن الفرنسي من غير مشاركة الامريكيين ، فربطوا شرط ضمان معاهدتهم بضمان المعاهدة الأمريكية – الفرنسية ، أي : في حالة عدم تصديق المعاهدة الامريكية – الفرنسية سيبطل مفعول المعاهدة البريطانية – الفرنسية ، وتعهدت كلا الدولتين ، في هاتين المعاهدتين ، بتقديم الدعم الكامل لفرنسا عند تعرضها لأيّ خطر ألماني[٣٨].

كان لتلك التعهدات أثرها في التخفيف من الضغط الفرنسي في فرساي، ومن ثم أثرت ايجاباً في جلساته . ولكن الفرنسيين ، امعاناً منهم في إذلال الألمان من جهة ، وحرصاً منهم لتأمين التصدي لأيّ خطر ألماني ، فضلاً عن تعهدات حليفتيها ، من جهة أخرى ، إذ أدرك كلمنصو ان تعهد ولسن قد لاينال الدعم الأمريكي الكامل ، رأوا ضرورة احتلال أراضي الراين بديلاً عنه، وهو ما عدّه كلمنصو أمرا في غاية الضرورة لتامين الحدود الفرنسية – الألمانية[٤]. اذ أجمع المؤتمرون على وضع أسس سلام جديدة تحول دون اندلاع أيّ حرب

مستقبلية ، لكنّ هذا الهدف ضاع في خضم طموحات اعضائه ، التي تنوعت بين مشاعر الحقد، والحرص على الاذلال ، وإثبات الوجود ، وراح الواقع يفرض آراءه ، إذ سرعان ما انطفأت اضواء فرساي معلنة نهاية جلساتها ، وانفض المؤتمرون عائدين الى ديارهم ، وكلهم فخر بما حققوه من انجازات، أبرزها ايجاد عصبة الأمم. غير أنّ تلك المؤسسة سرعان ما اصطدمت برفض الكونكرس الأمريكي التصديق عليها ، وعلى المعاهدة الأمريكية – الفرنسية التي فقدت أهميتها

ام في بوتسدام فقد كانت الخسائر المادية والبشرية لألمانيا اكثر وقعا مما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى

فعلى الرغم من ان الحلفاء اتبعوا سياسة حازمة لمحو كل اثر للنازية وللنعرة العسكرية فقد جرى تقسيمها الى مناطق احتلال اربعة تخضع كل منها لاحدى دول الحلفاء الأربع كلا من روسيا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا و منحت كنغزبرغ للسوفييت ومنحت بولندا كافة الأراضي شرق الاودر – نيسة .[٤٠] وبذلك كان قد مزقت المانيا او الرايخ الثالث لتدخل المسالة الألمانية منعطفا خطيرا تكالبت عليه القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية

وبالرغم من تلك الصعوبات ومحاولات التوفيق بين مخرجات الحرب وظهور قوة المعسكر الاشتراكي كبديل محتمل لملىء الفراغ الذي احدثه غياب النازيين عن اوربا وكذلك الصعوبات التي واجهت الحكومة العسكرية التي أقامها الحلفاء لادارة شؤون المانيا الا انه لايمكن انكار جهودهم في السنوات اللاحقة في إعادة الحكم بيد الالمان مرة ثانية ومحاولة انعاش اقتصادهم وتعميرها واغاثة حوالي عشرة ملايين هاجروا من شرق المانيا الى غربها فرار من السوفييت والبولنديين [٤١]

- اما عن التسلح فقد أجبرت ألمانيا بموجب فرساي على قبول معاهدة نزع السلاح، والتخلّي عن حقوقها كافة المنصوص عليها في معاهدتي بروكسل وبرلين، والقبول باستبدالها بوسائل جدية، وعدّت مسألة نزع السلاح الألماني الخطوة الأولى لتحديد سلاح كلّ الدول [42]. وأصبح هذا البند حجر الاساس الذي راحت النازية تطالب بتحقيقه ، في السنوات اللاحقة ، كدليل على مصداقية المعاهدة ، وربما نال الشرعية في ذلك ،

فالألمان وافقوا على نزع سلاحهم ، على أن يقابله اجراء أوربي مماثل ، لكنّ عدم حصول ذلك الامر منح النازيين المبررات المنطقية في تحطيم معاهدة فرساي بعد عام ١٩٣٤.[٤٣]

اما في بوتسدام فقد فقد تم القضاء على الإمكانيات الحربية الألمانية كانتاج الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربي وليشمل الامر أنواع الطائرات والسفن اما صناعة المعادن والكيمياويات والالات وكل انتاج له علاقة بالحرب فتم وضعه تحت الاشراف الدولي بالشكل الذي يحجم استخدامه للأغراض السلمية لاغير والا سيعرضها للتعويضات بموجب الصلاحيات الممنوحة للجنة التعويضات (جردت المانيا من السلاح بصورة كاملة وقضي على النزعة العسكرية فيها وجرت محاكمة مجرمي الحرب اذ شهدت المانيا محاكمات بوصفهم مجرمي حرب وبالرغم من محاولات الحلفاء اذلالهم الا ان تلك المحاكمات لم تقنعهم بانهم اقترفوا تلك الجرائم التي راح من اجلها أبناء جلدتهم كما ان تلك المحاكمات اثارت نقدا شديدا من بريطانيا والولايات المتحدة اذ طعنوا بكونها خارج القانون الدولي وان قضاتها كانوا أداة انتقام شوهت روح العدالة . وعلى العموم لم يتفق الحلفاء على تحديد أنظمة خاصة للبلاد التي كانت خاضعة لسيطرة هتلر فلم تعد برلين حكومة المانية يعترف بها الحلفاء كذلك الحال فيينا وبودابست وبوخارست وصوفيا اذ انهارت تلك الحكومات والواقع راح يشهد تنامي القوة السوفيتية لملا الفراغ الذي تركه زوال النازية عن اوربا .[٤٤]
كما تم القضاء على القدرات الاقتصادية الألمانية التي كانت سببا في وجود النقابات والتنظيمات الاحتكارية على ان تعامل المانيا خلال الاحتلال كقوة اقتصادية متكاملة مع تحديد الأسس الرئيسية كالتعدين والإنتاج الصناعي والوظائف والرواتب والاسعار التموينية والاستيراد والتصدير والعملة والبنوك والضرائب المركزية والتعويضات ومصادرة المصانع الحربية والنقل والمواصلات والعمل على تامين انتاج البضائع الضرورية لسد حاجة القوات المحتلة وتوزيعها بشكل متوازن على كافة المدن الألمانية للحد من الاستيراد ومراقبة الصناعة الألمانية وكل عمليات التحويل المالي من خلال لجنة الاشراف الدولي وتشكل الإدارة الألمانية التي تعمد على نشر وجودها على كل المانيا لمساعدة لجنة الاشراف مع تثقيف الشعب الألماني بأهمية تلك اللجنة وان إعاقة عملها سيعرضهم للضرر [٤٥]

اما التعويضات فقد نظر الحلفاء الى التعويضات على انها المعوض الوحيد عن خسائرهم في الحرب ، فسعوا الى فرضها وتحديد اقيامها بغض النظر عن امكانية الألمان وقدرتهم على الايفاء بها ، من حيث الاعتماد على مواردهم الطبيعية والمعنوية [٤٦].

شكلت مسألتا تعويض و تحديد ديون الحرب ،وطريقة دفع مبلغ التعويضات، مشكلتين مهمتين من ثلاث مشكلات خصت قضية التعويضات للمدة ما بين عامي ١٩٢٠و ١٩٢٣ . اما المسألة الثالثة فهي مشكلة الضمانات والعقوبات التي نتجت عن التشدد الفرنسي تحت شعار : ان الألمان لا يمكن ان يفوا بالتزاماتهم من غير ضغط وقد حاول الفرنسيون ، بعد ان فقدوا الدعم الأمريكي البريطاني لهم، الامعان في التشدد والضغط على الألمان في مسألة التعويضات ، فطالبوا بفرض رسوم على عوائد سكك الحديد والموانئ والكمارك الألمانية، غير ان ذلك لم يلق اذانا صاغية لدى البريطانيين ، الذي صرح بالقول : انا لا أرى أي مكسب في هذا ، فما الذي ستحصل عليه اذا ما اخذنا الكمارك. في حين نصت الفقرة ٢٤٨ على اقتطاع التعويضات من عوائد الامبراطورية الألمانية كافة ، وبموجب ذلك فان الحكومة الألمانية جردت من انجاز أي اجراء يخص المسائل المالية من غير العودة الى لجنة التعويضات فالمانيا بعد المعاهدة بدت عاجزة عن الايفاء بتلك الالتزامات بشكل كامل ، غير ان هذه المسألة لم يكن يعيها الحلفاء بصورة جيدة ، لانهم كانوا متحمسين للجانب الفرنسي في محاولة اذلال الألمان غير ان الذي خفف من حدة الضغط الأوربي على الالمان هو عدم تحديد رقم معين للتعويضات ، خلال جلسات فرساي، مما جعلها تاخذ مجرى دبلوماسياً يختلف عما هو متعارف عليه.كما ان هذه المسألة اوجدت نقاطا للنقاش الساخن بين الحلفاء انفسهم ، وليس بين الألمان والحلفاء فحسب ، فالفرنسيون كانوا جادين في ضرورة اجبار الألمان على دفع فاتورة الحرب ، من دون منحهم فرصة نقاش الطرف الاخر، ولم يأخذوا بنظر الاعتبار مدى تاثير النمو الاقتصادي الالماني في انعاش الاقتصاد الاوربي. [٤٧].

اخذ الموقف يتوتر بين الطرفين اثر اختلافهما في تحديد رقم محدد للتعويضات، اذ ارادا الفرنسيون رفعه ، بينما أصر البريطانيون على تخفيضه ، وأسهمت سلبية الجانب الألماني في تعقيد التوجهات البريطانية .فالالمان كانوا يراقبون نزاعات الحلفاء وانقساماتهم

التي راحت تطفو على السطح في مسألة التعويضات ، مما دفعهم الى الابقاء على الفوضى الاقتصادية لضمان عدم الايفاء بالتعويضات ، وعززت تلك الانقسامات مدى الضعف في امكانية تشكيل جبهة مضادة للالمان ، فنقطة الخلاف كانت بحد ذاتها فائدة ومكسباً للجانب الألماني لنيل عطف الدولي [48]

وسرعان ما افتتح مؤتمر سبا– Sappa جلساته في المدة ما بين ١٥ و ١٦ تموز عام ١٩٢٠ ، وكان اول لقاء الماني مع الحلفاء بعد الحرب[٥] ، وطرحت لجنة التعويضات تخصيصات التعويضات للحلفاء بـ (٥٢%) لفرنسا ، و (٢٢%) لبريطانيا ، و (١٠%) لايطاليا ، و (٨%) لبلجيكا ، و (٦,٥)% لليونان ورومانيا وبوغسلافيا و (٠,٧٥%) لليابان و (٠,٧٥%) للبرتغال.

غير ان الأوضاع السياسية في المانيا قد انعكست على واقعها الاقتصادي وبسبب عجزها عن الدفع جعلها عرضة للاحتلال الفرنسي الذي خسر الأخيرة فيه ورقتهم الرابحه بالمطالبة بالتعويضات امام الضغط الدولي وفقدانها تاييد حلفائها وسرعان ما تدخل الأمريكيين لحل الازمة بمشاريع التعويضات داوز ويونغ الذين حققا نهضة بالاقتصاد الألماني من جهة وانتعاش اوربي مزيفا من جهة أخرى اذ لم يستمر فترة طويلة مع هبوب رياح الازمة العالمية عام ١٩٢٩ لتصبح تداعياتها حصان طروادة الذي مكن النازيين من الوصول للسلطة في المانيا . [48]

في حين اقرت بوتسدام التعويضات التي تدفعها المانيا بشكل يضمن موارد الأخيرة من المواد الضرورية فاي زيادة في ميزان المدفوعات الألماني سيوظف في دفع اثمان تلك الواردات وقد منح الاتحاد السوفيتي تعويضاته من المنشات الخاضعة تحت سيطرته مع تعهد الأخيرة بتعويض بولندا من حصته بينما تنال الولايات المتحدة وبريطانيا وباقي الدول تعويضاتها من المناطق الألمانية الخاضعة تحت سيطرتها والغريب في الامر ان السوفييت شاركوا الغرب في تعويضات المانيا الغربية لتبلغ ١٥% من المنشات الصناعية يتم سحبها من المانيا الغربية للسوفييت على ان يدفع الأخير بالمقابل وبنفس القيمة مواد القيمة مواد غذائية وفحم وبوتاس وزنك ومواد نفطيةو١٠% من المنشات الصناعية الألمانية التي لاتكون ذات منفعة للالمان دون أي مقابل ويجري سحب تللك المصانع والمنشات من المانيا

الغربية خلال مدة سنتين وتم تحديد الأولوية للمنشات المصادرة كتعويضات على ان يتم ذلك تحت اشراف اللجنة (٤٩)

وتمتنع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من المطالبة بتعويضات من المناطق الخاضعة للاتحاد السوفيتي وبالمقابل يتنازل السوفييت عن مطالبته بالذهب الي سيطرت عليه الحلفاء خلال الحرب (٥٠)

ومن الملاحظ ان المنتصرين في الحرب العالمية الثانية كانوا اكثر حذرا في تعاملهم في مسالة التعويضات لكي لا يتكرر ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى.

الاستنتاجات

- لا يكمن الانكار ان الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أحدثت خللا واضحا في العلاقات الدولية امتد تأثيرها حتى الى ما قبل سنوات قريبة خلت
- كانت فرساي نتيجة مرضية للمنتصرين في الحرب العالمية الأولى لكنها كانت عبا ثقيلا ومذلا لألمانيا لم يستطيعوا تجاوزه حتى عام ١٩٣٩اما بوتسدام فكانت اكثر وقعا من الأولى لان الحلفاء تعلموا الدرس وبدلا من التدمير تبنوا العطف الحذر على المانيا لضمان انصياعها لهم.
- كانت فرساي برعاية بريطانية وبمباركة أمريكية لكن بوتسدام كانت قد ظهرت القوى الدولية مدعومة بقدرات اقتصادية كالرأسمالية والاشتراكية فلوجود السوفيتي عاد بقوة لينال من الغنائم التي حرم منها في الحرب السابقة من جهة، كما انه كان طرفا خاسرا فيه من جهة أخرى ،اما في بوتسدام فلم يكن مستعدا للتخلي عن أي من مكاسبه خلال الحرب
- بدت القضية الألمانية خلال فرساي وبوتسدام نقطة جدل حادة بين المنتصرين الذين حاولوا تحجيمها بالشكل الذي يقلل من خطرها في فرساي اما في بوتسدام فقد كان التقسيم هو الخيار الأكثر فاعلية لتامين خطرها .
- كان الحظر العسكري الركيزة الثانية لكلتا المعاهدتين وان اختلفت بنوده الفرعية الا ان نزع السلاح وتحطيم قدرات المانيا كان الهدف الواحد في كلاهما .

- شكلت التعويضات حجر الأساس للمنتصرين لضمان عدم نهوض المانيا مرة ثانية في فرساي الان ان الموقف بدا اكثر حذرا في بوتسدام ،من خلال توظيف مواردا المانيا للأغراض المدنية من جهة، ولدفع التعويضات للحلفاء من جهة أخرى .فالتطور الصناعي والتكنولوجي الألماني كان كفيلا بإمكانية التسديد.
- وبموجب ذلك فان هاتين المعاهدتين كانت تعدان منعطفين خطيرين للألمانيا سرعان ما انعكس إيجابيا على نمو قدراتها الذاتية وتطورها والذي تجسد بوضوح في تنامي اقتصادها ومن ثم في إعادة توحيدها بعد سنوات من تقسيمها .

المصادر والهوامش

١-نغم سلام إبراهيم ،الاثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية الأولى على اوربا١٩١٤-١٩١٨،مجلة ديالى للبحوث الإنسانية ،٢٠٢١ ،ص٥٩٩

٢ – فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ،التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩ بغداد ،١٩٨٠،ص٢٧٠

3- W.M . Jordan , Great Britain , Franc, and the German problem 1919-1932,Great Britain, 1971, P. 31 : للمزيد من التفاصيل ينظر :نغم سلام إبراهيم ، العلاقات البريطانية الألمانية النشاط الدبلوماسي وخيارات الحرب ١٩١٩-١٩٣٩ ،بغداد ،٢٠١٥ ص٤٨

٤- رياض الصمد ،العلاقات الدولية في القرن العشرين ،بيروت ،١٩٨٣ ص٧٧

٥- المصدر نفسه

٦- صادق حسن السوداني ،تاريخ الدول الكبرى ١٩١٤-١٩٤٥،بغداد ٢٠١٩،ص٤٦٠

٧- عمر عبد العزيزعمر ومحمد علي القوزي ،دراسات في تاريخ الحديث والمعاصر ١٨١٥-١٩٥٠ بيروت ،١٩٩٩،ص٤٢٩

٨- المصدر نفسه

٩- المصدر نفسه ص٤٣٠

١٠- هاري ترومان: هو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة، ولد عام ١٨٨٤ خدم ترومان كضابط مدفعية في معركة في ثم التحق بالجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى١٩١٤-١٩١٨ .وانضم للفرع السياسي للحزب الديموقراطي بعد الحرب ، اشترك في الانتخابات المحلية في مقاطعته ميسوري ، أصبح عضوًا في وفي عام ١٩٣٤في مجلس الشيوخ الأمريكي واستمر فيه لفترة طويلة، وتولى رئاسة لجنة في مجلس الشيوخ سميت «لجنة ترومان» والتي أكسبته شهرة بارزة في هذه الفترة، حيث.اتولى منصبه في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٣. اذ حاول إنعاش الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية توفي عام ١٩٧٢ للمزيد من التفاصيل ينظر : ودز زاوتر ،رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم ،لندن ٢٠٠٦ ص٢٢٧: FRANK MCNAUGHTON and WALTER
HEHMEYER, Harry Truman president ,U.S.A.,1948 , p.p.3-7

١١- **جوزيف ستالين: سياسي** وزعيم الاتحاد السوفيتي ، شغل منصب سكرتير في الحزب الشيوعي عام ١٩٢٢، ثم اصبح في مطلع عام ١٩٣٠ عنصر فعالاً في الحزب ، يعود له العديد من المنجزات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي . توفي عام ١٩٥٣ .للمزيد من التفاصيل ينظر :نغم سلام إبراهيم ،جوزيف ستالين ونشاطه السياسي في روسيا ١٨٩٩-١٩١٤ مجلة الاداب،العدد ١٣١ ،٢٠١٩

١٢- ونستون تشرشل(١٨٧٤-١٩٦٥): سياسي بريطاني ولد عام ١٨٧٤، محافظ ، شغل العديد من المناصب السياسية في الحكومة البريطانية، واصبح وزيرا للخزانة البريطانية ما بين عامي ١٩٢٤و١٩٢٩، غير أنّ سياسته الخاطئة باعتماد العملة الذهبية أدت الى زيادة العاطلين، ومن ثم الى الازمة الاقتصادية التي ضربت بريطانيا عام١٩٢٦، كان من اشد معارضي سياسة الاسترضاء البريطانية، توفي عام ١٩٦٥ . للمزيد من التفاصيل ينظر :

ونستون تشرشل ،مذكرات تشرشل ،بغداد ،لات ؛هيج مارتن ونستون تشرشل حياته ومغامراته ترجمة محمود عزت مورسي ،القاهرة ،لات

١٣- روبرت بيتزا ،مقررات مؤتمرات طهران –يالطا- بوتسدام ،ترجمة عبد الرضا دهيني مراجعة محمد الحجيري ،بيروت ،لات ،ص١٢٣

١٤- المصدر نفسه ص١٣٢

١٥- المصدر نفسه

١٦- المصدر نفسه ،ص١٣٤

١٧- عمر عبد العزيز عمر,ومحمد القوزي ،المصدر السابق ،ص٤٣٠

19-Louis L. Snyder , Fifty major documents of the twentieth century U.S.A,1955 , p. 44 .

٢٠- H. W. V. Temperley , A History of The Peace Conference Paris, Vol. II , , The Settlement With Germany , London , 1920 , p.189 .

21-Joel H. Wiener , Great Britain : Foreign policy and The Span of Empire 1689-1971, A Documentary History , Vol. I , U.S.A. , 1972 , p. 734.

22-H.W.V. Temperley , Op. Cit., Vol. II, p. 169; 174-175 .

23-Ibid . p.p. 182- 196; Joel H. Wiener , Op. Cit., P. 734 .

24-Louis L. Snyder , op.cit, p. 47 .

25-H.W.V. Temperley, Op. Cit., Vol. II, p. 207 .

26-Louis L. Snyder , op.cit , p. 47; Peter Wales , Op. Cit., p. 24 .

27-Edwin Dunbaugh , , World History , New York , 1963, p.170 .

28-Correlli Barnett, The collapse of British power , London , 1972, p. 248 .

29-Joel H. Wiener , Op. Cit., p. 734 .

30- تم الاتفاق على : ان حكومات الحلفاء والحكومات المتحالفة معها تقرّ بأن المانيا وحلفاءها مسؤولون عما سببوه من الخسائر والاضرار التي عانت منها حكومات الحلفاء وشعوبهم واعوانهم نتيجة اعتداء المانيا .

H.W.V. Temperley , Op. Cit., Vol. III , P. 214 ; Joachim Remak , The Nazi Years A Documentary History , U.S.A., 1969, p. 20.

٣١-David Lioyd George , David Lioyd George , The Truth About The Peace Treaties Vol. II, London , p.p. 508-509 .

٣٢- روبرت بيتزا،المصدر السابق ،ص٢٥٩

٣٣- المصدر نفسه

٣٤- المصدر نفسه

٣٥- صادق حسن السوداني ،المصدر السابق ، ص٤٩١

٣٦- شوقي الجمل وعبدالله عبد الرزاق ، تاريخ أوروبا ،القاهرة،٢٠٠٠، ص ٢٩٦

٣٧- Louis L. Snyder , op.cit , p. 50 ; H.W.V. Temperley , Op. Cit., Vol. III , p. 209 .

38- Joel H. Wierner , Great Britain : Foreign policy and The Span of Empire 1689-1971, A Documentary History , Vol. I , U.S.A. , 1972 , P. 735; H. W. V. Temperley , Op. Cit., Vol. III, P.233 .

39- H.W.V. Temperley , Op. Cit., Vol. III, p.p. 337-340

٤٠- عمر عبد العزيز ومحمد القوزي ،المصدر السابق ،ص٤٣٠

٤١-هـ .ا.ل.فيشر،تاريخ اوربا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ ،تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ،مصر،لات ،ص٧٢٥ .

42- Correlli Barnett , Op. Cit., p. 242

٤٣- E.L.Woodward, History of England , U.S.A., 1973, p. 213.

٤٤-FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES: DIPLOMATIC PAPERS, THE CONFERENCE OF BERLIN (THE POTSDAM CONFERENCE), 1945, VOLUME I,NO.352P.22

45- ibid

٤٦- نغم سلام إبراهيم العلاقات البريطانية الألمانية النشاط الدبلوماسي وخيارات الحرب ١٩١٩-١٩٣٩ ،بغداد،٢٠١٥ ،ص٧٢

٤٧- المصدر نفسه

48- Erich Eyck , A History of The Weimar Republic , Translated by Harlan p. Hanson and Robert G.L. Waite , London , 1962 , p. 169

49 -f.r.u.s.op.cit.,No353,p28

50-ibid